والمطالبة بتنظيم التحركات التضامنية والضاغطة لحمايتها من عنف الاحتلال، والضغط لتطبيق القرار.

- الضغط على صُناع القرار لإصدار قوانين توفر الحماية للمرأة من العنف المجتمعي بكافة أشكاله، وتنظيم حملات إعلامية للمطالبة بإنصاف المرأة.

على المستوى السياسي:

- الاستفادة من من آليات المتابعة المعتمدة في هيئة الأمم المتحدة في المطالبة مباشرة بتنفيذ استحقاقات ومترتبات القرار على الدول الأعضاء، وبالتعاون مع وزارة الخارجية الفلسطينية ومندوب فلسطين في الأمم المتحدة.
- المطالبة بإصدار تقرير سنوي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة حول وضعية المرأة الفلسطينية استناداً للقرار 1325، إضافة إلى مطالبته بإرسال بعثة تقصي الحقائق إلى الأراضي المحتلة للاطلاع على معاناة المرأة على الحواجز أو بسبب سياسة هدم البيوت والاستمرار في بناء الجدار.
- المطالبة بجلسات استماع في الأمم المتحدة لعرض معاناة النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

على مستوى المصالحة الوطنية:

- المطالبة بتمثيل المرأة ومشاركتها في لجان المصالحة الوطنية المشكلة من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- القيام بدور نشط والتقدم بمبادرات لرأب الصدع الداخلي ولتوحيد الصفوف، والقيام بتحركات قاعدية ضاغطة باتجاه المصالحة وإنهاء الانقسام السياسي.
- المطالبة بحماية النساء واحترام خصوصياتهن وتجنيبهن الوقوع ضحايا للخلاف والصراع الداخليين وللأزمات السياسية.
- بذل الجهد اللازم لرفع الوعي بالثقافة الديمقراطية وتعميم ثقافة الحوار والتسامح وحرية الرأي والمعتقد وتقبل الآخر المختلف كبديلٍ لثقافة الكره والإقصاء والإحلال

Austrian Development Cooperation

www.miftah.org

The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية
MIFTAH مفتاح

قرار مجلس الأمن 1325

قرار مجلس الأمن 1325

صدر القرار 1325 عن جلسة مجلس الأمن الدولي رقم 4213 في أكتوبر 2000، وهو قرار خاص ينادي بمشاركة المرأة في هيئات صنع قرار السلام والأمن، بشكل عام، وفي مناطق الصراع المسلح، على وجه الخصوص. وهو القرار الأول من نوعه بخصوص مشاركة المرأة على المستوى الدولي. ويمكن إظهار أهم ما يدعو إليه كما يلي:

- زيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.
- حث الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه، ويطلب من الدول الأعضاء تقديم مرشحات للأمين العام لإدراجهن في قائمة تُحَدَّث بشكل منتظم.
- يطلب من جميع الأطراف في الصراع المسلح احترام القانون الدولي المطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المطبقة على الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.
- يشدد القرار على مسؤولية جميع الدول في وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ميزات القرار الأبرز

- يعبر القرار عن حالة من التوافق والإرادة الدولية لضمان مشاركة المرأة في جهود السلام، ومن أجل ضمان حمايتها في ظروف الحرب والصراع.
- إن القرار 1325 بوصفه قراراً صادراً عن مجلس الأمن يرتب التزامات على الدول الأعضاء تتمثل بوضع إجراءات وآليات لمتابعة تطبيقه، وتتمتع قرارات مجلس الأمن، عادةً، بقوة التنفيذ.
- إن اتساع النطاق الجغرافي للقرار ونطاق المواضيع التي يعالجها (مشاركة المرأة، العقوبات، نزع الألغام، حماية المرأة والطفلة، المهاجرات والسلام والأمن... إلخ) يكسبه المرونة للتكيف والتأقلم للتعامل مع ظروف وأوضاع مختلفة للنساء في العالم، الأمر الذي يوفر قاعدة لتأسيس شبكات نسائية إقليمية ودولية وإرساء تحالفات بما يكسب القرار زخماً إضافياً ليعمل بقوة وإرادة جماعية للحركات النسائية في العالم.

أهمية القرار للمرأة الفلسطينية

- يتقاطع القرار 1325 مع برنامج الحركة النسوية الفلسطينية في جمعه بين متطلبات التحرر الوطني وحاجة المرأة لتحقيق السلام الشامل والعادل، وبين متطلبات واحتياجات المرأة للتقدم الاجتماعي والحقوق باتجاه تكريس قيم الديمقراطية والمساواة.
- من على منصة القرار 1325 يمكن للحركة النسوية رفع الصوت عالياً مطالبة مجلس الأمن والأمين العام بتوفير الحماية للمرأة الفلسطينية من الاحتلال وعنفه، ويمكن لها المطالبة بإرسال بعثات تقصي الحقائق للوقوف على أسباب إعاقة تنفيذ القرار في المناطق المحتلة، كما يمكن الاستناد إلى القرار للمطالبة بمساءلة دولة الاحتلال عن جرائمها المرتكبة.
- استناداً للقرار 1325، يمكن للحركة النسوية الفلسطينية أن تتقدم ببرامجها ومطالبها ومبادراتها للمشاركة في الجهود الهادفة إلى تحقيق السلم الأهلي والمصالحة، وذلك عبر المشاركة في الحوارات الوطنية الوحدوية، أو اتخاذ مسار ونسق خاصين لتقديم المبادرات وتنظيم الحوارات على الصعيد النسائي للحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

آليات تفعيل القرار 1325

يعد القرار 1325 من القرارات غير المسبوقة على صعيد المرأة لعمق التغييرات التي سيحدثها لدى نفاذه على أرض الواقع. ويمكن تفعيله على أكثر من مستوى:

على المستوى النسوي:

- توثيق الاعتداءات على المرأة الفلسطينية بدءاً بالقتل، ومروراً بالتهجير والاقتلاع لغايات الاستيطان، وانتهاء بولادات الحواجز والوفيات بسبب الحصار.
- تنظيم الحملات الإعلامية لتسليط الضوء على واقع الأسيرات، والمطالبة بالإفراج عنهن، والعمل على دمجهن وتأهيلهن لإعادة بناء حياتهن بعد إطلاق سراحهن، بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.
- رصد أثر الاحتلال والمستوطنات على صحة المرأة والطفل والبيئة، وإعداد التقارير الدورية.
- رصد تطورات المشاركة النسوية على صعيد العملية السياسية وفي عملية بناء الدولة والتنمية.
- رفع المستوى التوعوي بالجوانب الحقوقية والإجرائية للنساء المنتسبات إلى سلك الشرطة، وتمكينهن من تملك المعرفة اللازمة لعملهن، وتدريبهن على مهارات الاتصال والحوار والإقناع.
- تنظيم الندوات وتوجيه المذكرات إلى مؤسسات وبعثات هيئة الأمم المتحدة والشبكات النسائية الإقليمية والدولية والحركات التضامنية حول واقع المرأة الفلسطينية ومعاناتها تحت الاحتلال.